وإن مات.. فقد مات وحده

يوم الخاطر

سارة عبدالله حسن

■ قُتل الزرقاوي وسواءً أكان هذا الرجل مجرماً كما صورته وسائل الاعلام، وكما أكدته بعض الجماعات التابعة له وهي تعلن عن تبنيها كثير من العمليات التي حصدت -الى جانب عدد من قوات الاحتلال في العراق وغيرهم- أرواح الكثير من الأبرياء- أو كان هذا الرجل فدائياً لم يكن يسعى إلاّ الى تحرير بلاد المسلمين من محتليها وولاتها المستبدين.

أياً كان الزرقاوي.. معنا أو علينا.. يعمل لنا أو ضدنا.. فها هو قد رحل الى الأبد.

واذا كان الأمريكان ينسبون له كثيراً من عمليات المقاومة المشروعة وغيرها فإن الساحة خلت اليوم منه ولم يعد بذي جدوى أن يُحمل الزرقاوي كل هذا بل وأن يُحمل أيضاً وزر بعض العمليات القذرة التي لاشك أن للأمريكيين والصهاينة «الذين استطاع موسادهم العمل بسهولة الآن في العراق» يداً طولى فيها. العمليات اليوم لاتزال مستمرة والمقاومة على حالها لم تفتر أو تتراجع، لن يهزها مقتل الزرقاوي ولن يحيدها عن طريقها أي شيء آخر.. حتى الذين يراهنون على أن صدام لو قبل بمصالحة أو اتفاق ما مع الأمريكان سينجو من خلاله من حكم الاعدام أو السجن مدى الحياة في مقابل اخماد جذوة المقاومة التي تعمل في ظله -كما يحلو للبعض أن يعتقد- حتى الذين يراهنون على ذلك سيخسرون لأن المقاومة العراقية لن تستسلم أبداً مهما حصل ناهيك عن أن صدام نفسه لن يقبل بذلك فهو لو شاء كان قبل بها منذ البداية أي قبل أن يفقد البلد والحكم والولد!

وإن مات الزرقاوي.. فقد مات وحده.. وإن يمت صدام.. سيموت وحده.. ولن تموت المقاومة.. ستستمر المقاومة الشريفة في العراق حتى النهاية.. لقد امتلكت أمريكا -كعادتها- الخيار والقدرة على خلق الحروب والأزمات وهكذا بدأت لعبتها في العراق لكنها لن تستطيع أن تنهي ما فعلته بما يوافق هواها.. فشلت في فيتنام.. والفشل في العراق سيكون أمر وأقسى!

أزمة العراق

□ بالأمس القريب قصفت طائرة أمريكية أسرة بكاملها.. ثمانية أفراد بحثاً عن ارهابيين وقبل ذلك فجرت سيارة مفخخة ٢٥ عراقياً.. بين قتيل وجريح، ولا يكاد يمضي يوم أو ليلة إلاّ وشبح الموت يخطف العديد من العراقيين.

وعندما وقفت اليمن في مؤتمر القمة الذي انعقد في القاهرة لمعالجة وضع العراق قبل الاحتلال الأمريكي، فإن اليمن كان يدرك الى أي مدى، تصل فيه أمور أي أمة لا تنظر الى الواقع بشيء من الرؤية المستنيرة.. لقد كان موقف اليمن واضحاً حين رأى أن مشكل العراق مشكل عربي واسلامي بالدرجة الأولى، وأن معالجة وضع العراق بواسطة الخارج، لا ينسجم مع معطيات الواقع العملي وخلفياته المعروفة.. لربما تجاهل بعضهم موقف اليمن، غروراً ومكابرة، غير أن الواقع الآن يؤكد صحة توقع اليمن لما سيأتي من أحداث، فليس الأمر حدساً ولا تنجيماً.

وليس الأمر يقف عند شلالات الدماء، التي تنبجس من جسد العراق، ولكن الأمر أخطر من ذلك فقد استطاع الاحتلال الأمريكي أن يؤسس لبنية كاملة من العداوة والأحقاد والتي من شأنها ضرب الوحدة الوطنية العراقية والإخلال بمبدأ التعايش الاجتماعي بين أفراد الشعب المقتول.

إن الصعوبة تكمن الآن في أن أحداً لا على مستوى الفرد ولا المؤسسات قادر أن يحسم الموقف لصالح السلام واستقرار العراق.. ولربما يكون حل الأزمة بواسطة العراقيين أنفسهم، عند أن تخلى الأيادي الأجنبية يدها من هذا القطر العربي المسلم.

مسؤولية المثقف في المرحلة الراهنة

د.علوي عبدالله طاهر

■ تتميز المرحلة الراهنة التي تمر بها بلادنا بأنها مرحلة إرساء قواعد الديمقراطية، وتأسيس المجتمع الديمقراطي، ومن غير شك أن الثقافة والديمقراطية في المجتمع الديمقراطي وجهان لعملة واحدة، فلا يستقيم أمر الديمقراطية بدون الثقافة، ولا تتوطد أركانها إلاّ بالثقافة، لأن الثقافة هي التي تتيح للمواطن فرصة المعارضة البناءة والتوجيه السليم، وهي التي تجعل المرء في المجتمع الديمقراطي يحكم على الأشياء بموضوعية، وهي التي تمكنه من إبداء الرأي في أية قضية، وما الديمقراطية إلاّ محصلة ثقافية.

وفي المجتمع الديمقراطي يكون المثقف هو الذي يمتلك القدرة على التأثير أكثر من غيره، وبالتالي فهو أكثر الناس تمكناً في لم شتات المجتمع، أو تمزيقه، فهو يستطيع تنظيم الحياة والسيطرة على الواقع، مما يجعله مؤهلاً لتحمل أعباء الديمقراطية فهو الذي بإمكانه أن يسهم في تكوين وعي الناس والتأثير في الرأي العام.

والمثقف بما يمتلك من قدرات ذهنية، وبما لديه من معرفة يستطيع بكلامه وكتاباته أن يوجه الناس نحو ما ينبغي فعله، وما يجب تركه، فهو بتوجيهاته المخلصة وبسلوكه الإيجابي يستطيع أن يعيد للناس الثقة بأنفسهم، وبإمكانيات بلادهم، كما يستطيع في الوقت ذاته أن يحبطهم ويزرع اليأس في نفوسهم، فهو بأحكامه الموضوعية للأشياء، وتقويمه الصائب للأمور، وهو بنزاهته في العمل، وصلته الوثيقة بالناس، يستطيع أن يمهد الطريق لبناء مجتمع ديمقراطي سليم.

والمثقفون في بلادنا على اختلاف مستوياتهم، وتنوع مجالات اختصاصاتهم يستطيعون- إذا تجردوا من ذواتهم- أن يعيدوا تشكيل وعي الناس، ويصححوا ما رسخ في أذهان بعض الناس من وعي زائف، وهم مؤهلون أكثر من غيرهم للأخذ بأيدي المواطنين للسير في الطريق الصحيح، لأنهم أكثر الناس وعياً بخطوة التعصب للرأي، والتشدد في الموقف، والتزمت في الفكر، لذلك هم مطالبون في المرحلة الراهنة بالاصغاء إلى الرأي السديد، بصرف النظر عن مصدر ذلك الرأي أو منبعه، وهم ملزمون كذلك أكثر من غيرهم باحترام من يختلفون معهم في الرأي، أو المبدأ، أو العقيدة.

وليس هناك شك أن المثقفين أكثر الناس فهماً لمشكلات المجتمع بحكم ثقافتهم، وتجاربهم، ومع ذلك لايستطيع أي واحد منهم أن يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة مهما كانت ثقافته، ومهما كان مستوى درجته العلمية، ومهما كانت خبرته، لأن الحقيقة لايستطيع أن يصل إليها الإنسان لوحده، ولذلك ينبغي التسليم بأن أية مشكلة مهما تعقدت يمكن حلها بالحوار الديمقراطي، وتبادل الآراء حولها.

والمثقفون الديمقراطيون- إن كانوا مخلصين لمبادئ الثورة والوحدة- هم أقدر الناس على لم شتات المجتمع وتنظيم حياة الأفراد والجماعات على أساس الثوابت الوطنية، والولاء للوطن، والتمسك بالوحدة، وهم قادرون أكثر من غيرهم على توعية الناس وتوجيههم بالمبادئ والتشريعات المتفق عليها، بما من شأنه تعزيز علاقات الناس بعضهم ببعض من جهة، وعلاقتهم بالحكومة والحاكم من جهة أخرى، وهم ملزمون أكثر من غيرهم بالانضباط لتلك التشريعات النافذة، وتطبيق القوانين السائدة على أنفسهم قبل أن يلزموا بها غيرهم، وهم مطالبون قبل غيرهم بممارسة الديمقراطية في حياتهم ممارسة حقيقية لاشكلية.

إن الصحفيين مثلاً باعتبارهم شريحة فاعلة من شرائح المثقفين باستطاعتهم أن ينقلوا المجتمع اليمني من حالة القلق والاضطراب والشعور بالاحباط إلى حالة الطمأنينة والاستقرار والتفاؤل، إذا قام كل واحد منهم بواجبه تجاه المجتمع فالصحفي باعتباره مثقفاً يرى الأشياء من منظار ثقافته ووعيه وتجربته، فهو بإمكانه أن يرى الخطر المحدق بالمجتمع وبالتالي بإمكانه التنبيه إلى ما ينبغي فعله أو مايجب تركه لتلافي ذلك الخطر.

وكذا الحال بالنسبة للأدباء والكتاب وأساتذة الجامعات، يستطيعون أن ينقلوا المجتمع اليمني من طور العلاقات الشخصية الضيقة إلى علاقات إنسانية فسيحة، خاصة إذا تخلوا عن ولاءاتهم الحزبية الضيقة، وتجردوا من إنتماءاتهم القبلية المتخلفة، إنهم إن فعلوا ذلك يستطيعون أن ينهضوا بمستوى العلاقات الاجتماعية لتنسجم مع متطلبات المجتمع الديمقراطي المتطور.

واتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين باعتباره منظمة إبداعية ينضوي في نطاقها نخبة من المثقفين استطاع في الماضي أن ينمي في الناس حب الوطن وتعزيز الوحدة الوطنية في ظل ظروف التشطير الممقوتة، فهو لايزال مطالباً باستعادة دوره الريادي في حماية الوحدة وتعميق جذورها في أذهان الناس وقلوبهم، وهو مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بضرورة نقل المجتمع من حالة الركود والسلبية واللامبالاة إلى حالة الحركة المنظمة والواعية، ومطالب في الوقت نفسه بالتصدي لثقافة التجزئة ودعاة التفرقة.

إن مسؤولية المثقف في المرحلة الراهنة مسؤولية عظيمة تتمثل في قدرته على مغالبة النزعة الذاتية، وتخلصه من الأنانية، وترفعه عن الصغائر.

وإذا كان المثقف مبدعاً فإن مسؤوليته تجاه فنه لاتقل أهمية عن مسؤوليته تجاه نفسه، فهو مطالب بالسعي الدؤوب لتوفير كل وسائل النجاح لفنه، ومطالب بتطوير مواهبه وزيادة ثقافته، وتوسيع مجالات اهتمامه ومواكبة كل جديد في مجال تخصصه واهتماماته.

وتبقى عليه مسؤولية تجاه المجتمع، فهو مطالب بالتفاعل مع الأحداث الجارية في مجتمعه وعالمه الذي يعيش فيه، ومطالب في الوقت نفسه أن يكون واعياً بخصوصية المرحلة الراهنة التي تمر بها بلادنا، وما تتطلبه من تضافر الجهود، وتكاتف السواعد للنهوض بالتنمية.

إن المثقف الذي لايكون وجدانه جزءاً من الشعب ينقصه الوعي بمسؤوليته الاجتماعية، والمثقف الذي لايسمو بنفسه وأعماله فوق مستوى الانتهازية هو معوق للتنمية، والمثقف الذي انقطعت صلته بوطنه وأهله، يوشك أن يسقط في مستنقع العمالة للأجنبي أو يقع في شباك خيانة الوطن.

وعليه فإن مسؤولية المثقف في المرحلة الراهنة مسؤولية عظيمة، فإذا كان يحق له في ظل الديمقراطية أن يعبر عن أفكاره ومشاعره وأحاسيسه بالأسلوب الذي يروق له فإنه في الوقت نفسه عليه واجب الالتزام بالموضوعية والصدق لتعزيز قيم الوحدة الوطنية، وتثبيت المثل العليا والأخلاق السامية في أذهان الناس.

السياسة اليمنية وخدمة الأمن الاقليمي

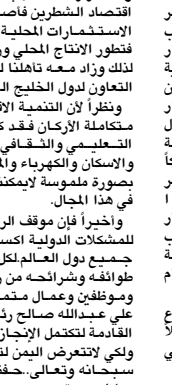

د. غيلان الشرجبي

■ انطلقت رؤية اليمن بقيادتها السياسية بقناعة راسخة (أن بناء علاقات تفاهم وتنسيق مع دول الجوار ضرورة تكاملية لأمن مشترك واستقرار متبادل)..

وهي نظرة استراتيجية لهاجس أمني- يتجاوز حدود الأوطان والدول- فهذه الدولة العظمى (امريكا) ما فتئت تثير الجدل بالحديث عن (أمنها الاقليمي) الذي تجاوز القارات والمحيطات- مع فارق أخلاقي بين من يبني سلامته على أساس الحرص على سلامة الجميع، ومن يتعامل مع الأمن الاقليمي برؤية أحادية تغلب الأطماع الاستعمارية والمصالح الأنانية على القيم الإنسانية والمصالح المتبادلة.

وعلى ذكر الحدود فلابد من الإشارة إلى أن اليمن قبل عهد علي عبدالله صالح لم تكن تملك مواصفات دولة إلا مجازاً.. ولن نتحدث عن هشاشة النظام وتعدد الرؤوس داخل الدولة والوجاهات التي ألغت الوجود الاعتباري للدولة- وما إلى ذلك من اختلالات تتنافى مع التوصيف السياسي لمصطلح الدولة- بقدر ما نكتفي بتحديد الشروط الاصطلاحية للدولة، وفي مقدمتها: (نظام سياسي ينبثق عن إرادة شعبية، ومجتمع وطني يرتبط بنظام سياسي ينظم علاقاته بالتزام قوانين متعارف عليها، وحدود سياسية واضحة المعالم لفرض النظام والأمن فيها، وضبط وتنظيم العلاقات والحقوق والواجبات في أوساط رعاياها وبحدود اختصاصاتها والتزاماتها الدستورية، وتوفير موارد والبحث عن مصادر ثروة للاضطلاع بتلك المسؤوليات)، وهي أمور كانت شبه غائبة.. حيث كانت حتى المرتبات والخدمات تعتمد على المعونات والقروض الخارجية وتحويلات المغتربين..

فإذا اعتبرنا أن جهود بناء أسس الدولة محسوبة للأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح لمرحلة ما قبل الوحدة- دون التنكر لاسهامات الآخرين في ذلك- فلكل خصوصياته و(لكل زمان دولة ورجال)، فإن قيام الجمهورية اليمنية والدفاع عن مشروعيتها خصوصية لايمكن إلاّ أن تصب في رصيده الوطني التاريخي مع التأكيد على دور القوى الوحدوية، فلكل اسهاماته النسبية..ولأن الأمن والاستقرار ضرورة مجتمعية وحاجة إنسانية فإن الاطمئنان إلى الأوضاع الداخلية قد فتح آفاقاً واسعة للانفتاح على دول الجوار (بترسيم الحدود مع الجارتين عمان والسعودية) ليظل الحوار والحلول السلمية عنواناً للمرحلة بـ(التحكيم الدولي للخلاف مع الجارة إرتيريا في النزاع حول أرخبيل حنيش» ثم «التنسيق مع كل من السودان وأثيوبيا» من خلال «تجمع صنعاء» لتحقيق الأمن في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى «مجالس التنسيق الثنائية» وتعميم هذه السياسة البناءة في التعامل مع المتغيرات الدولية، ولكل من هذه المحطات جدواه، لعل أهمها:

١- إن ترسيم الحدود مع الجيران الأشقاء قد أزاح كابوس عقود من التربصات المتبادلة، وشيد على أنقاضها هذا التفاهم الإيجابي المضطرد القائم على الثقة والتعاون والتنسيق والتكامل- كما أن الترسيم للحدود إنجازاً له ما بعده- ولا ندري كيف كان يمكن لدول متماهية الحدود أن تضطلع بدورها في «محاربة الإرهاب» وإغلاق ومراقبة أراضيها لإيقاف التهريب والتخريب، بالسيطرة على الظاهرة أو محاصرتها بجهود مشتركة، يضطلع كل طرف فيها بضبط حدوده، بالتنسيق مع الآخر.

٢- إن أزمة أرخبيل حنيش فتحت الأبواب على كافة الاحتمالات- ومازلنا نتذكر الخطاب التحريضي لبعض القوى، والذي لولا حكمة وحنكة القيادة السياسية بعدم الإنجرار خلف تلك التحريضات لدخلنا في نفق مظلم، وعواقب لا تحمد، ومصير مجهول- أكدت الأيام أن الانسياق لمثل هكذا (مطب) كان أشبه بتورط العراق في الكويت، بكل ما أسفر عنه من تداعيات وتدخلات دولية.

٣- لقد ظل القرن الأفريقي ومضيق باب المندب محل أطماع دولية تاريخية، فبافتعال الأزمات تتحرك الأساطيل، وتحتل الأرض، ويفرض الانتداب.. الخ- واستيعاباً لهذه الحقيقة فقد ركزت القيادة السياسية على ردم بؤر الصراع وحل بوادر الخلاف سلمياً- وجهود اليمن بتقريب وجهات النظر بين (ارتيريا والسودان)، (ارتيريا واثيوبيا) وكذا الجهود المتواترة لحل الأزمة المزمنة بين الفصائل الصومالية المتصارعة وتحمل الكثير من تبعاتها إلى الحد الذي يصح معه أن نعتبر أن الأخ الرئيس علي عبدالله صالح يعتبرها (الشغل الشاغل) لدوره الاقليمي، ومن منطلق الهم المشترك الذي يفرضه واجب الجوار، وانعكاس ذلك على الأمن الاقليمي وأخطاره المحتملة محلياً..

■ الحقيبة التي اجتمع ويجتمع عليها الشعب اليمني مهما تعددت أحزابه واختلفت نظريات وبرامج هذه الأحزاب هي اقتناعها المطلق بضرورة وحتمية استمرار قيادة الرئيس القائد علي عبدالله صالح للشعب اليمني كرئيس للجمهورية لولاية تالية.

وقد نتج هذا الاقتناع من حرص جميع أعضاء الأحزاب، حزب حاكم وأحزاب معارضة لأن ظروف المرحلة القادمة سياسية كانت أو اقتصادية، أو اجتماعية أو ثقافية مازالت تحتاج إلى إدارة تميز بها الرئيس تتصف بالعلم والحكمة والعدالة والرحمة والإلمام الكامل بعادات وتقاليد أبناء اليمن.هذه الإدارة الحكيمة سجلها له وشهد بها تاريخ اليمن منذ توليه السلطة في الشطر الشمالي من الوطن قبل الوحدة المباركة وتحمله مسئولية استقرار السلطة في شطر سادت فيه صراعات سياسية وقبلية تغذيها مصالح خارجية.

احمد عمر باشموس

ففي الجانب السياسي شهد التاريخ بحنكته السياسية في قيادة البلاد بجدارة واقتدار في ظل ظروف محلية ودولية سيئة جداً صراعات قبلية، أحزاب تعمل من الباطن تمولها وتدعمها دول خارجية تريد أن تفرض منهاجها وتملي سياساتها عليها.. توتر بين قيادتي الشطرين أدت إلى المواجهات العسكرية المباشرة وغير المباشرة في بعض الأحيان، تدخل خارجي من بعض الدول الخارجية ناتجة عن الحرب الباردة ومحاولة كل قوة فرض سيطرتها ومنهاجها وتنفيذ سياساتها.واستطاع الربان الحكيم أن يقود سفينته في الخضم الهائل من المشاكل وانتصر عليها وبهذا الصبر والحكمة والضمير الحي النظيف استطاع أن يكسب العدو قبل الصديق، وبالمحبة والثقة في هذا الشخص من قبل شعبه في الشطرين تحققت الوحدة المباركة..إلاّ أن بعض قيادات بعض الأحزاب التي اعتبرت الوحدة وسيلة للحفاظ على مصالحها المهددة بالزوال وفقاً للتغيرات الدولية آن ذاك.. أو تلك التي ارتأت من الوحدة وسيلة لتحقيق مكاسبها وأطماعها الشخصية للوصول إلى الحكم، بدأت تثير المماحكات السياسية وما ترتب عنها من اخلالات بالاستقرار الأمني نتج عنه اضرار اقتصادية واجتماعية.وكان قدر الرئيس أن يصبر على ما ابتلي به وأدار الأزمات السياسية باقتدار خلال أربع سنوات ولما فيه مصلحة الشعب اليمني الذي أدركها إدراكاً كاملاً فتضامن مع القائد عبر صناديق الانتخابات وفي معارك ا لشرعية ضد قيادات الانفصال وكان الانتصار للشعب اليمني وقائده.. وزاد التفاف الشعب حول قائده عندما تجسدت فيه روح المحبة لأهله وإخوته وأبنائه عندما قرر العفو العام لمن غُرر بهم في حرب الانفصال.

وعلى ذلك ومن خلال قراءات الأوضاع السياسية السائدة حالياً وستسود مستقبلاً ولمدة طويلة الأجل فنرى أن الشعب اليمني مازال بحاجة ملحة لقيادة الرئيس.

ولن ينسى التاريخ ما حققه الرئيس القائد في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لشعبه قبل الوحدة المباركة وبعدها فقد استلم عند انتخابه رئيساً للجمهورية دولة لاتعرف معنى التخطيط الاقتصادي وجل اعتمادها على التحويلات الواردة من المغتربين وبعد توليه للسلطة كان البرنامج الإنمائي الثلاثي ثم الخطط الخمسية فتطور الانتاج المحلي في كافة القطاعات الاقتصادية وتبعه زيادة الدخل الوطني وبدأت تظهر الصادرات اليمنية في الأسواق الخارجية من منتجات زراعية وسمكية ونفطية.وبعد تحقيق الوحدة المباركة واستقرارها الكامل بانتصار الشرعية تكامل اقتصاد الشطرين فأصبح يشكل مناخاً لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية فتطور الانتاج المحلي وزادت الصادرات نتيجة لذلك وزاد معه تأهلنا للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ونظراً لأن التنمية الاقتصادية لابد أن تكون متكاملة الأركان فقد كان الاهتمام بالقطاع التعليمي والثقافي وكذا قطاع الصحة والاسكان والكهرباء والمياه والطرق والجسور بصورة ملموسة لايمكننا أن نذكر تفصيلاً لها في هذا المجال.

وأخيراً فإن موقف الرئيس القائد ومعالجته للمشكلات الدولية اكسبه حب واحترام وثقة جميع دول العالم.لكل ذلك فالشعب بكافة طوائفه وشرائحه من رجال أعمال وأساتذة وموظفين وعمال متمسكين بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً وقائداً للمرحلة القادمة لتكتمل الإنجازات التي شهد قيامها ولكي لاتتعرض اليمن لتجارب لايعلمها إلاّ الله سبحانه وتعالى..حفظ الله الشعب اليمني وبارك وحدته..

وإذا كانت بعض الأصوات النشاز تحاول تصوير هذه الجهود وكان دوافعها نفعية بحتة- وليست بدافع تعزيز المصالح المشتركة- فيزعمون بأن القيادة السياسية تلهث خلف الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، والاتفاقات الثنائية مع دوله، بهدف الحصول على الدعم والمعونات والمساعدات، فإن رصيد (التبادل التجاري البيني) ومقارنة حجم الصادرات والواردات يدحض تلك المزاعم- فالمصالح إذاً مشتركة- ولصالح أي طرف كان فهي الأجدى من التبادل الخارجي، لتظل علاقة الجوار الحسن والأخوة الأصيلة مكسباً للجميع- توطيداً لهذه الروح الأخوية التجارية المتجذرة والعريقة..

يبقى أن أشير إلى أن: هذه الرؤية الاستراتيجية للأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد احتلت بؤرة العقلية السياسية للتعامل مع المحيط الاقليمي- ليس فقط بمشاريعه المتتالية لإصلاح الجامعة العربية وحل الخلافات العربية/ العربية سلمياً، وإنما تلك التي حسبت على اليمن ودفع ثمنها غالياً- بتفرد اليمن في رفض التدخلات الأجنبية في الصراعات العربية/ العربية سواءً بين (الكويت والعراق) أو غيرهما، وإدانة الاحتكام للقوة لحل الخلافات بين الأخوة الأشقاء- وهو موقف متوازن لو بلغ العقول الواعية لانتصرت الإرادة الجماعية على العواطف المتوترة- ولما دفع الجميع ضريبة تلك الورطة التاريخية..

وهكذا سيسجل التاريخ للحكمة اليمانية شهادة التميز في المواقف القيادية الأصيلة المتجذرة في أعماق الأرض اليمانية كاستحقاق فكري وسلوكي لرئيس بحجم علي عبدالله صالح، لتظل شخصيته مثالاً أعلى للشخصية اليمانية الحضارية الأصيلة.

علي عبدالله صالح.. ضرورة حتمية

■ من السمات الريادية للأحزاب والتنظيمات السياسية العريقة، الحرص على الايفاء بالتقاليد الانتخابية وعلى وجه الخصوص الانتخابات الرئاسية، وفي مقدمة هذه التقاليد، التقليد الحزبي الذي تقدم عليه قبيل موعد الانتخابات الرئاسية بوقت مناسب.. ويتمثل في عقدها لمؤتمر عام أو دورة استثنائية أو «كونغرس» حزبي، تفتح فيه باب الترشيح لانتخاب مرشح عن هذا الحزب أو ذاك التنظيم، مستندة في ذلك على قاعدة الممارسة الديمقراطية.

وقد حرص مؤتمرنا الشعبي العام على هذا التقليد الانتخابي الديمقراطي، منذ أول انتخابات رئاسية مباشرة جرت في سبتمبر من العام ١٩٩٩م، حيث عقد مؤتمره العام السادس- الدورة الأولى ٤-٧ يوليو ٩٩م بقاعة الكلية الحربية- وفيه انتخب، بالاجماع المطلق، فخامة الأخ الرئيس القائد، مرشحاً عنه للانتخابات الرئاسية.. ثم ذلك بعد ان استمع المشاركون فيه إلى السيرة الذاتية للأخ الرئيس، والخطوط العامة لبرنامجه الانتخابي وأقروه في ذلكم المؤتمر.

واليوم يجدد مؤتمرنا حرصه الريادي على التقليد الديمقراطي الحزبي، إذ تنعقد في غضون اليومين القادمين- بمشيئة الله تعالى- الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام السابع بقوام جميع أعضاء الدورة الأولى لهذا المؤتمر العام، وذلك لمناقشة مسالة رفض الأخ الرئيس ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، وتنبيه بصوت واحد ورأي واحد عن قراره هذا تلبيةً للاقرار العام الذي اتخذته الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع (عدن ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٥م).

ومن المتوقع ان تستعرض هذه الدورة الاستثنائية المفاصل الرئيسية للبرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر لإتمام إرفاقه مع اسم مرشحه ليرفع- وفق المادة (١٠٨) من الدستور- إلى الأخ رئيس مجلس النواب ومن ثم رئاسة المجلسين النيابي والتشريعي.. الخ.. في الفترة الزمنية التي تبدأ فيها إجراءات تقديم طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أواخر الشهر الجاري. إننا وإلى أن يحين موعد انعقاد هذه الدورة المهمة في حياة مؤتمرنا، نناشد رئيسنا وقائدنا باسم جميع المؤتمرين وأنصارهم قبول ما تتمخض عنه هذه الدورة من قرارات مصيرية..

مؤكدين عليه ضرورة تحمله المسئولية الوطنية لإكمال ما بدأ به من مكاسب وطنية عملاقة تحققت على يديه خلال عقدين ونيف من الزمن.. متعشمين فيه القبول بهذه المسئولية الوطنية الكبرى، نزولاً عند رغبة التنظيم الذي أسسه وقاده وحقق له ريادية متميزة..

علي عمر الصيعري

ومن جانب آخر تلبية لمناشدات الجماهير اليمنية التي ماتزال إلى هذه اللحظة في احتشاد متواصل ما بين مهرجانات جماهيرية ومسيرات حاشدة.

وستظل تتدفق في مسيرات جماهيرية تكبر كل يوم لتكلل بمظاهرة كبرى تخرج صباح يوم الأربعاء تنظمها كافة قطاعات المجتمع من اتحادات نقابية وعمالية وتعاونية وقطاع خاص ونساء وشباب وطلاب لتناشده العدول عن قراره، والسعي لإقناعه بالترشيح مؤكدة تمسكها به مرشحاً للانتخابات الرئاسية..

هذه هي الجماهير بكافة فئاتها وشرائحها وقطاعاتها تخرج في احتشاد قلَّ أن يوجد له نظير على المستويين العربي والدولي، مؤازرةً في ذات الوقت المطلب الرئيسي للمؤتمر الشعبي العام قيادة وقواعد وأنصاراً.. فهل يستجيب الأخ الرئيس لهذه المطالب مجتمعة؟إننا لمتفائلون باستجابة رئيسنا وقائدنا لهذه المطالب التي تجسدها مطالب الجماهير اليمنية قاطبة.

متفائلون باستجابة الرئيس لمطلب الجماهير

بين القائد والجماهير

د.عبدالعزيز محمد الشعيبي

■ يتمتع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بصفات قلما يوصف بها أقرانه من الرؤساء والتمسك به كخيار وطني من قبل أبناء المجتمع اليمني ليس لأنه في موقع السلطة العليا، إنما لمواقفه الثابتة تجاه مختلف القضايا التي تهم المجتمع اليمني بل والعربي وكثير من هذه المواقف ظلت لفترات طويلة حلماً وأملاً بالنسبة للشعوب العربية التواقة الى التوحد والديمقراطية، وثبات المواقف فيما يتعلق بالذود عن الحقوق.. ولذلك نجد من النادر جداً في هذا الزمن الذي طغت فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وأثرت في سلوكيات كثير من النظم السياسية وخصوصاً في المنطقة العربية والاسلامية، التي استجابت لتلك المؤثرات الخارجية بدرجة تصل في بعض الأحيان الى إلغاء التمسك بالثوابت والقيم الوطنية والقومية بل والإسلامية.. وفي نفس الوقت كان للرئيس علي عبدالله صالح في أوقات الأزمات توجهاً مستشعراً هذا الواقع المؤلم ومدركاً للإمكانات المتاحة والتي من خلالها يتم التعامل مع المستجدات والمتغيرات المتسارعة بحكمة وعقلانية ودون تهور حتى لا تقع اليمن فريسة سهلة كنتيجة لهذه المتغيرات العالمية وكل ذلك لم يأت من فراغ في أسلوب إدارته بل هو ناتج من عمل دؤوب ومستمر بل وتعمق بالاهتمام بالقضايا الداخلية التي كانت المرتكز الحقيقي للتوجه والنجاح في السياسة الخارجية اليمنية.

وهذا القرب بين القيادة والجماهير أوجدت نوعاً من الترابط القوي والفهم المشترك بحيث أصبح كل طرف يعبر عن الآخر، ويتوجه بنفس السلوك، وهو الأمر الذي مكن من الوصول الى نتائج مشتركة.

وكما بدأ فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قيادة البلد في ظل ظروف صعبة وعسيرة فقد توجه وبكل اخلاص لتذليل بل والقضاء على تلك الصعوبات والمحن والتي ظلت ترهق كاهل الشعب اليمني لفترة طويلة من الزمن، وكان جزء كبير من الإمكانات الوطنية يذهب لمواجهة تلك الأحداث والمخاطر، والتي تم توظيفها بعد ذلك لمصلحة المجتمع اليمني..وكان الشعب اليمني واقفاً باستمرار وراء قيادته الحكيمة ومؤيداً لها ومباركاً كل خطواتها..فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كان ولايزال السند والقوة الأساسية للعملية الديمقراطية، وبإصراره تم تثبيت الدعائم الحقيقية لجوهر الديمقراطية لعل أبرزها تثبيت المادة الدستورية بأن تقتصر فترة رئاسة الجمهورية بفترتين انتخابيتين وهي المادة التي تعبر عن معنى التداول السلمي للسلطة في المجتمع وهنا لنا وقفة فالرئيس علي عبدالله صالح ودوره الريادي في كل ذلك لا يريد أن يستأثر بحق من حقوقه المكفولة له في الدستور، بل يفسح المجال واسعاً لكل أبناء الشعب اليمني لمن يرى في نفسه القدرة والكفاءة، على تسلم زمام القيادة فإن المجال مفتوح، حتى يقتنع الجميع بمصداقية التوجه الديمقراطي وليكن فخامته نبراساً يحتذى به الجميع.

وهذا الايثار والتواضع والتمسك بالمبادئ والثوابت الى الحد الذي جعلت فخامته لا يعلن عن ترشيحه، هي في نفس الوقت اضافة عظيمة للمبادئ وللقيم الديمقراطية ويضيف الى مأثره صورة مشرقة ونكران للذات..ولذلك فإن تفكيراً مثل هذا وسلوكاً مواتياً لهذا التفكير وحسن المعاملة واستصغار للمناصب مهما كانت، لا يزيد هذا القائد إلاّ رفعة وسمواً، ولا يزيد الشعب اليمني إلاّ تمسكاً به والسير في ظل قيادته نحو المستقبل المنشود بإذن الله تعالى فهذا الرئيس وعطاؤه لا يمكن أن يقابل بالنكران والتخلي بل أن الشعب اليمني الآن أكثر من أي وقت مضى متمسك بقيادته الرئيس علي عبدالله صالح..ولذلك فإن تراجع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عن عدم ترشيحه هو أيضاً يحمل نفس المعنى للشعب الذي أوفى له، فالشعب اليمني لم يتخل في أية لحظة من اللحظات التي مر بها اليمن سواء اللحظات السعيدة أو الصعبة، عن قيادته، ولا أعتقد أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قد تخلى في أية لحظة من اللحظات عن الشعب اليمني والوطن اليمني واذا كان مطلب الشعب اليمني بكل فئاته أن يستمر علي عبدالله صالح قائداً للمسيرة للفترة الرئاسية القادمة فإن فخامة الرئيس لا يمكن أن يتجاهل الارادة الشعبية لخير ومصلحة ورفعة الجمهورية اليمنية.

* عميد كلية التجارة والاقتصاد-جامعة صنعاء

* رئيس جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا